

افضل والامام يكره ان يلى كان ثم يبول
 ويتم تحه او يبول كما يفسر ان فراغ امامه
 والاعاد وكذا القندي والوصح او
 على عكسه او اجتر او لوجه او اجتر
 عمدا او اصابه ببول كثر او شح فقال او
 طن ان اجتر يخرج من السجدة او جاور
 خارج ثم ظهر طوره فسد ولو لم يخرج
 او لم يجاوزني وبعد السجدة ان عمل ما
 ينافمك وتعد صلاة المسبوق وان
 وجد سبنا روية التيم الماء وكوه قد
 عند اني صيغة رجه انه فرضية الخروج
 لضعفه لا عندهما فصل بقيدها الكلام
 مطلقا والسلم عند اوردة والابن وكوه
 عماله صوت واليكاد يصوت لا لعمارة
 وشمخ الاعذر وشيمت عا طرس
 وجواب الكلام ولو بالذکر والتعم العامه
 والقرأة من مصحف والسجود على جس

انما
 يصعد

انما يصعد
 انما يصعد

احدهما انصح للغير ويجوز دفع النوى والركوة
 والنظرة والكفارة والمختر والند والذم
 بعد المولى بسقط بخصه والركوة في
 النصاب لا العفو فيجب بنت محاض
 ان يهلك بعد المولى خمسة عشر من
 اربعين ويوم المتفاد وسقط المولى الى
 تعاقب من جسمه والذهب للفضة
 والعروض اليها بالقيمة لانعام النصاب
 ونصانته في المولى يهدر وجزا نقد يها
 لمولى واكثر نعت في نصاب ويتصب
 العاشر على الربيع لاخذ زكوة التجار فقط
 من الملم ربع عشر ومن الذي ضعفه و
 وحقق مع العيين ان انكر المولى او التز
 من الذين لو ادعيا اذله الى عاشر اخر
 يعلم وجوده لا الى فقير في غير التوائم و
 من الجاني العشران لم يعلم تاخذون منها
 وعشر حجر الذمى لا حضر بره ولا امانة و

وان علم اخذ مثل ان كان
 بعضا لكم يخذ منه ان لم
 يافته وامتناع ع

الولدان المحقق امة بيته وان اقر
 بها وملك باع غيره ملكه وحده
 اجازته ان يبي العاقدان والمبيع وكذا
 الثمن عن فناء وهو ملك للبخر واما عند
 بياحه ولو فسخه قبل الاجازة وجاز لعتا
 المشتري من الفاعب لا يبعه ان اجيزه
 الفاعب فصل بيع السلم فيما يعلم قدره
 ووصفه كالكيل والموزون مخمنا والكتف
 مقار بافصح في السمك المالح لاني الحيوان
 طاراف وطلوده والخواهر والبصاع ووزاع
 معين لم يدر قدره وتشر وطيمان جنب
 كثر وتوعه كسفة وقصفة جيدة وقدره
 واحله واهل شهر وقدر رأس المال
 في الكيلبي والوزني والعددي ومكان
 انشاء السلم محل مؤنة وقبض رأس المال
 قبل الافتراق شرط تائه فلو كان دينا
 وعينا بطل حصه الدين ولا يجوز في رأس

في البيع
 في البيع
 في البيع

المال

المال والمسلم فيه والاستصناع باجل
 سلم تماموا الا لا ير باجل فيما يتعامل به
 بحجة الصانع على العهل ولا يرجع الأمر
 والمبيع العين لا على فلو جاء بماضعة غيره
 او هو قبل العقد فاخذ في ولا يستين ل
 لما اخياره مع بيعه قبل رؤية الأمر
 وبيع السلم والكل والبيع عكمت اولاً
 والذي في البيع كالمسلم الا في الحجر والخيزبر
 وهما كالحق والساة في عقدنا ودرهم سنه
 فوقع في ثوب رجل هو ان اعده ل
 اوكفه والاطلاخه واعتبر بساير المعايير
 فصل العرف ببيع الثمن بالثمن جنبا
 بخس او غير جنس وتشرط التعاض
 قبل الافتراق وان وقع في البعض
 في اناء الفضة وهما مشتركا وكذا في
 السيف المحلي ان خلصت الحلية بالهجر
 ويعرف البعض الي غيرها وان لم يعرض

فيه

